دور اقتصاد المعرفة في دفع عملية التنمية :دراسة التجربة الهندية .

لامية مشوك
باحثة دكتوراه السياسات العامة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المستخلص :

تعتبر الهند من بين أبرز دول العالم التي حققت تطورا هائلا في مجال المعرفة التكنولوجية ،بل أصبحت تصنف كواحدة من أهم الدول الرائدة في العالم في مجال اقتصاد المعرفة ،خاصة من ناحية صناعة البرمجيات وذلك منذ منتصف الثمانينات ،حيث امتلكت الهند سنة ١٩٨٥ ما يقارب ٦٨٠٠ مختصا بالبرمجيات ،وهي اليوم قادرة على توفير ما يفوق ٦٠٠٠٠ مبرمجا كل عام ،وهو ما خولها لان تكون قادرة على تلبية الطلب العالمي على المبرمجين .

الكلمات المفتاحية :

اقتصاد المعرفة ،التنمية ،الهند .

مقدمـــــــة

أدت التطورات العلمية و التكنولوجية إلى تغيير معظم العلاقات و التعاملات الاقتصادية ،الأمر الذي دفع الى ضرورة تغيير التوجيهات الاقتصادية الكلاسيكية والتوجه إلى نوع جديد من الاقتصاد ،وهو اقتصاد المعرفة ،والذي يعد عملية اقتصادية تدار بواسطتها المؤسسات العامة و الخاصة وشركات الاتصالات ومنتجي الأجهزة و البرمجيات و الحواسيب ،وقد تبنت العديد من الدول هذا النوع من الاقتصاد.

وتعد الهند واحدة من بين الدول التي سعت وبشكل حثيث لتحقيق الريادة و التميز في هذا المجال، حيث عملت على إدخال جملة من الإصلاحات الاقتصادية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع ،وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة موضوع اقتصاد المعرفة في الهند ،و ذلك من خلال التركيز على الدور الذي لعبه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

وبناءا عليه يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف ساهم اقتصاد المعرفة في دفع عملية التنمية في الهند ؟

وستتم دراسة وتحليل هذا الاشكال من خلال المحاور التالية :

١- بطاقة تقنية حول دولة الهند.

٢- واقع اقتصاد المعرفة في الهند .

المحور الأول : بطاقة تقنية حول دولة الهند

تعتبر الهند من بين الدول التي تتمتع بمقومات بشرية ومادية ضخمة ومتنوعة ، سواء كان ذلك من الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو البيئي والطبيعي . وعليه نحاول من خلال هذا المحور التطرق للمقومات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الثقافية للهند .

١ـ المقومات الجغرافية للهند

تقع الهند في جنوب آسيا ، يحدها المحيط الهندي من الجنوب والصين والنيبال من الشمال وبحر العرب وباكستان من الغرب وبورما من الشرق ، وتقدر مساحة الهند بحوالي ٣,٢٨٧,٢٦٣ كم٢ ، ويصل معدل النمو الديمغرافي في بها لـ : ١,٢٥ % وقد وصل عدد السكان حسب احصائيات عام ٢٠١٤ إلى ١,٢٣٦ مليار نسمة[١] .

وعليه فأن الهند تتميز بثراء طبوغرافي وموارد بشرية معتبرة وموقع استراتيجي مثالي ، حيث تطل الهند على طرق بحرية تربط أوروبا والشرق الأوسط الغني بالنفط من جهة ، ودول الازدهار الاقتصادي مثل " الصين واليابان " وبقية دول آسيا الشرقية من جهة أخرى ، أي ان الهند تقع في منتصف ذلك القوس الواسع الممتد بين مدينة : فلاديفوستوك " في شرق روسيا ولندن في المملكة المتحدة مرورا برأس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا .[٢]

٢ـ المقومات الاقتصادية

يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة العاشرة على مستوى العالم ، حيث وصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء بالهند ما يقارب ١,٨٤١,٧٢.مليار دولار أمريكي خلال سنة ٢٠١٢ ،محققا نموا مقارنة بعام ٢٠١١ بنسبة مرتفعة قدرت : بـ ١١,٧% وذلك يعود للإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة الهندية منذ سنة ١٩٩١.[٣]

وبعد الأزمة التي شهدها ميزان المدفوعات الهندية ،توجهت الحكومة الهندية لصندوق النقد الدولي وقدمت له ٦٧ طن من الذهب وذلك مقابل الحصول على المساعدة لإنعاش الاقتصاد الهندي والتي تمثلت في إعادة هيكلة الاقتصاد .[٤]

وتمثلت هذه الاصلاحات في :[٥]

١ـ فتح سوق الهند للتجارة .

٢ـ الاستثمارات الخارجية .

٣ـ رفع القيود عن النشاط الاقتصادي .

٤ـ بدء عملية بيع القطاع العام وإصلاح قطاع الضرائب .

٥ـ اتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة التضخم .

وقد حقق الاقتصاد الهندي نتيجة لتطبيق هذه الإصلاحات ارتفاعا في معدل النمو ،وصل إلى حوالي ٧,٥٢% ،وأصبح بذلك ثالث اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان ، كما ان هذا النمو قد ساهم في إخراج ما يقارب ثلاثمائة "٣٠٠ مائة" مليون هندي من دائرة الفقر .

وجدير بالذكر ان الهند تتميز بنمو سريع لقطاع تكنولوجيا المعلومات ، حيث أصبحت تصنف من اهم الدول العالم في مجال البرمجيات.[٦]

* وقد عملت الهند منذ بداية تطبيق الإصلاحات على الاستثمار في الثروة البشرية ، حيث عملت على ترسيخ وتثبيت الصورة الذهنية الرامية لصناعة "هند العقول" ، حيث أنه ومنذ سنة ٢٠٠٤ فأن ٩% من الفئة العمرية [٢٠ إلى ٢٤] سنة تواصل تعليمها العالي ،وجدير بالذكر أن هذه النسبة تساوي ثلاثة أضعاف متوسط البلدان النامية ،ورغم ان هذه النسبة لا تمثل سوي ٣/١ أي ثلث متوسط البلدان المتقدمة ، إلا ان الأثر الكمي هو الذي يفسر النظرة العالمية الضخمة للمجازين الهنود ،ويقترب المعدل اليوم من ١٥ % وإنتاج سنوي يعادل ٢,٦ مليون من المجازين منهم ٢٠٠ ألف مهندس و٣٠٠ ألف من مستوى معادل لهم ، كما وتحاول الحكومة منذ سنة ٢٠٠٤ تركيز النفقات على التعليم الأساسي وتعميم تجارب مبتكرة .[٧]

* ويعتبر قطاع الخدمات من ابرز القطاعات الاقتصادية المتطورة في الهند ،والتي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدل الاقتصاد الهندي ، حيث أنه خلال السنوات ١٩٥١ ـ١٩٨٠ شهد قطاع الخدمات في الهند نموا بمعدل متوسط قدر بـ : ٤,٥ % سنويا مقابل ٥,٣ % بالنسبة للصناعة. وعموما فقد سجل عقد الثمانينات تسارعا في نمو قطاع الصناعي ولوكان الفارق بينهما بسيطا ، اما عقد التسعينيات فقد عرف قطاع الخدمات نموا متسارعا حيث سجل ٧,٥% سنويا ثم استقر منذ ذلك الوقت على معدل قريب من ٧% إلى ٩% سنويا و إسهاما يزيد عن ٢٠ % من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الهندي .[٨] .

٣ـ المقومات السياسية :

يطلق على الهند رسميا جمهورية الهند ، وهي دولة تقع جنوب آسيا وتتكون من ٢٨ ولاية وسبعة أقاليم اتحادية مع وجود نظام برلماني ديمقراطي[٩] .ويتكون البرلمان الهندي من مجلسين ، حيث يعرف المجلس الأدنى باسم "لوك صابحا " أي "مجلس الشعب " ،وينتخب الشعب الهندي أعضاء هذا المجلس بالاقتراع المباشر ويحق لكل هندي بلغ ١٨ عاما التصويت لاختيار أعضاء هذا المجلس في دورة انتخابية مدتها خمس سنوات ويتألف هذا المجلس من ٥٤٥ عضوا يتم انتخابهم في دوائر انتخابية موزعة على كافة أرجاء البلاد ، اما المجلس الأعلى فيعرف باسم "راجيا صابحا " أي " مجلس الولايات " ويتألف من ٢٥٠ عضوا يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس التشريعية على مستوى الولايات .[١٠]

وجدير بالذكر أنه هناك قوتان رئيسيتان لهما تأثير دائم على كل شيء ،هاتان القوتان هما "الديمقراطية" ذات الأحزاب المتنوعة ، و"التقاليد". وإن انتشار الديمقراطية أدى إلى إرساء عدالة

اجتماعية ومساواة ، كما أنه لطالما كان للدين والقبيلة دورا مهما في تشكيل وصياغة الأمور والقرارات السياسية " وفي حين تتسع المشاركة الديمقراطية وتتعمق الاتجاهات السياسية يمكن القول ان كلا من الدين والعرف " القبلي " يكتسب قوة اضافية على الرغم من أنه يبدو سطحيا أن أهمية الدين والعرف آخذه في التقلص .

إن كيفية تعامل مديري الديمقراطية - وهم السياسيون والمدنيون والقضاة والمشرفون على الاعلام والاعلاميون والباحثون والمعلمون – مع تزايد طاقات الدين والعرف ستحدد مدى ونمط العنف الذي سيعانيه مجتمعنا بين الحين والآخر ."[١١]

٤- المقومات الاجتماعية

ينقسم المجتمع الهندي على أساس طبقي –Casta-* ، حيث يعتمد النظام الطبقي في الهند على التاريخ والأصول الدينية وقد تأثر قيم بعد بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في عهد الاستيطان .[١٢]

ويعود اعتماد نظام الطبقات في الهند إلى الهندوس ، إلا انه يؤثر في حياة المسلمين والسيخ على حد سواء ، إذ ان هذا التمايز الطبقي يمكن ان يتحول في بعض الأحيان إلى منهج عنيف كلما ازداد تأكيد الطبقات لهويتها في المجتمع الهندي ،رغم انه يوجد بعض الحالات المبشرة إذ تم اختيار امرأة من طبقة " الداليت " وهي أدنى طبقة في المجتمع الهندي لتشغل منصب رئيس وزراء الولاية .

أما فيما يتعلق بالإحصائيات المتعلقة بالتوزيع الطبقي في الهند فلا يوجد أرقام رسمية ،رغم انه يوجد بعض التقديرات غير الرسمية ،والتي تفيد ان الطبقة الهندوسية هي الطبقة العليا حيث تشكل ١٥% من السكان ، بينما تشكل الطبقات الدنيا نحو ٤٣% ،ويشكل "الداليين "١٦% ، بينما يمثل سكان القبائل نحو ٨% ، اما البراهمة ويمثلون أرقي الطبقات في الهند فيتوزعون في كافة أرجاء البلاد ، وإن كانت نسبتهم لا تزيد من إجمالي السكان عن ٣% وهذا بناء على ماتشير إليه التقديرات غير الرسمية .[١٣]

كما و توجد في الهند ٢٢ لغة ، وتعد اللغة الهندية هي اللغة الرسمية للبلاد ، بينما الإنجليزية لغة رسمية قرينة للهندية وتمثل هذا الإحصاء الجانب الرسمي الذي يتضمنه ويعترف به الدستور الهندي ،إذ انه وفي مقابل ذلك ينتشر في البلاد ٣٣ لغة آخرى فضلا عن ألفي لهجة محلية ، ويتكلم الهندية نحو ١٨ % من سكان البلاد وهي لغة الشمال بشكل أساسي ،وتشير التقديرات الحديثة إلى أن ٤٠ % من المواطنين يفهمون ويتكلمون تلك اللغة ." ورغم ان الإنجليزية ليست اللغة الأم في أي ولاية هندية إلا أن ربع السكان يمكنهم التواصل بهذه اللغة . ولدى ١٠% من سكان البلاد القدرة على استخدام قدرا او آخر من الإنجليزية تحدثا وكتابة ، ومرد ذلك إلى الموروث البريطاني ، الذي ساعد الهند على التفوق على الصين في صناعة البرمجيات المعتمدة

على الإنجليزية ، كما ساعدت الإنجليزية في نهوض قطاع صناعة الخدمات في الهند ، الأمر الذي أتاح للشركات المتعددة الجنسيات اتخاذ الهند مقرا لأعمالها ،وخاصة تلك المرتبطة بالنشر والخدمات المصرفية والتجارية "[١٤] .

- وعليه يمكن القول أن الهند بلد ثري اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا ،وأن هذا التنوع قد خلق العديد من التداعيات والانعكاسات الإيجابية على مسارات التنمية في الهند ، خاصة فيم يتعلق بالجوانب المتصلة بالتنمية البشرية والاستثمار في العقول ، حيث ان هذه المقومات والميزات التي تزخر بها الهند وتتميز بها عن بقية المناطق في العالم تؤثر بشكل أو بآخر وتساهم بدرجة كبيرة في صناعة الصورة المستقبلية للدولة الهندية ،على اعتبار أن المستقبل يبدأ بالإرث الذي نتركه للجيل القادم ،إذ يتوجب الالتزام بتعليم الطفل ، فانعدام الاهتمام بتعليم الطفل الهندي يشير إلى إهمال خطير في تقييم إمكانات المجتمع الهندي ، كما يفسر عدم الاهتمام السياسي بالتعليم على أساس الخوف من انتاج ناخب مثقف ، حيث أنه على الرغم من امتلاك الهند للقدرات التي تؤهلها للسيطرة على أنظمة الاتصالات الحديثة في كل أنحاء العالم ، إلا انه هناك حديث قليل جدا عن ضرورة محو الأمية على مستوى واسع في الهند ،أو الحاجة إلى توسيع جبهات محو الأمية لتشجيع الفكر الإبداعي المستقل ،حيث أن إمكانية الوصول إلى المعرفة لأعداد كثيرة ستبقي مرهونة بمدى استعداد الدولة لتقديم تسهيلات واسعة النطاق في هذا المجال .[١٥]

ورغم ذلك فقد استطاعت الهند أن تتبوء مكانة مرموقة بين كبرى اقتصاديات العالم ،حيث تصنف الهند اليوم كواحدة من اكبر الاقتصاديات في العالم وذلك يعود للأسباب التالية:[١٦]

١- تمتعها بموقع استرايجي مميز .

٢- سوق استهلاكي كبير ونسبة نموه مرتفعة ومتسارعة .

٣- وفرة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة بتكلفة منافسة .

٤- تعد الهند واحدة من اكبر قطاعات التصنيع في العالم وتغطي جميع الأنشطة والمجالات الصناعية .

٥- واحدة من اكبر تجمعات العلماء والمهندسين والفنيين في العالم .

٦- ثرية بالمواد الزراعية والمعدنية .

٧- توفر البنية التحتية الممتازة .

٨- تمتلك قطاع مالي متطور .

٩- تتميز ببيئة سياسية وتجارية مرنة مع المستثمرين ، حيث تقدم كافة التسهيلات والحوافز الضريبية والتسهيلات في عمليتي الاستيراد والتصدير.

١٠-بيئة قانونية متطورة .

١١- سهولة تحويل رؤوس الأموال بشكل كامل.

١٢- سهولة استخدام أسماء العلامات التجارية .

١٣- الاعفاء الضريبي على الأرباح الحاصلة في عملية التصدير .

١٤ـالاعفاء من الرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية .

- وبناءا على الجدل الذي شهده مجال التعليم والاهتمام بالاستثمار وبعث العقول الهندية بالموازاة مع العمل على تطوير الاقتصاد الهندي وضرورة دفع عملية التنمية ، فقد عرفت الهند تطورا كبير خاصة في مجال اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت المزود الرئيس للعالم بالمهندسين والتقنيين والمبرمجين ، وهذا ما سيتم التطرق له في المحور الثاني حيث سيتم التعرض لواقع اقتصاد المعرفة في الهند وكيف ساهم في بعث عملية التنمية وتطوير الاقتصاد الهندي .

المحور الثاني : واقع اقتصاد المعرفة في الهند

تعد الهند واحدة من أهم دول العالم الرائدة في مجال اقتصاد المعرفة و ذلك بالنظر للتطور الهائل الذي حققه هذا البلد في هذا المجال ،خاصة ما تعلق منه بجانب البرمجيات ، حيث ان مختلف الإحصاءات تؤكد تفوق الهند في تغذية العالم بالمورد البشري المؤهل والمؤطر والقادر على الإبداع والابتكار . وعليه سيتم التطرق في هذا المحور إلى واقع اقتصاد للمعرفة في الهند وذلك من خلال التعرض إلى مختلف المراحل والسياسات التي اعتمدتها الهند من أجل تحقيق هذا التطور .

لكن تقبل التعرض –لواقع اقتصاد المعرفة في الهند –ينبغي أولا ضبط مصطلح اقتصاد المعرفة.

١ـ مفهوم اقتصاد المعرفة

يعد مصطلح –اقتصاد المعرفة –من المصطلحات المركبة والمعقدة في العلوم الاجتماعية ، فقد تعددت وتباينت التعريفات التي تناولت هذا المصطلح ،ومرد ذلك يعود لكون كل تعريف يعكس أيديولوجية واختصاص وتوجه صاحبه ،وبم ان مصطلح اقتصاد المعرفة هو مصطلح مركب من كلمتين فينبغي تفكيكه بغية الوقوف على كل مصطلح على حدا ومن ثم ضبط المصطلح الكلي وتحديد مفهومه.

- تعريف الاقتصاد: لغة : اقتصاد : و Economics economy : وترجمتها ، علم الاقتصاد او الدراسة المنهجية للإقتصاد [١٧*]

اصطلاحا : تعريف قاموس أكسفورد: " هو العلاقة بين الإنتاج والتجارة وعرض النقود في دولة أو إقليم محدد " [١٨]

- ومن أهم فروع الاقتصاد نجد الاقتصاد السياسي والذي يقصد به " جملة النصائح و الإرشادات التي تعطى للأمير والملك حتى يدير مالية المدنية أو الدولة وهذا يحمل معنى " السياسة الاقتصادية" . وتعني السياسة الاقتصادية " فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري ، وهي تشير في معناها إلى مخطط " الدولة أو الوحدة الاقتصادية –شركة مصنع ..." لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ". [١٩]

والجدير بالذكر أن الهند قد اتبعت سياسية اقتصادية من أجل تحقيق هذا التطور في مجال المعرفة ، حيث طبقت جملة من الإصلاحات والتي كانت عبارة عن خطة مبرمجة ومقصودة وهادفة من اجل النهوض بالإقتصاد الهندي .

١ـ المعرفة :

ويمكن تعريف المعرفة على النحو التالي :

لغة :

المعرفة : هي مصدر للفعل " عرف " يعرف ، عرفانا ، ومعرفة الشيء أي أدركه بحاسة من حواسه ، فهو عارف ، عروف وعريف ، عرف فلان أي أصابته العرفة ، فهو معروف .[٢٠]

– وهي أيضا القدرة على التمييز أو التلاؤم ، وهي اذن كل ماهو معرف اما ماهو مفهوم ، والمعنى ان الرصيد المعرفي الناتج من حصيلة البحث العلمي والتفكير الفلسفي والدراسات الميدانية والتطوير والمشروعات الابتكارية وغيرها من اشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمان تتمثل جميعها في الرصيد المعرفي او الكم المعلوم القابل للاستخدام في أي مجال من المجالات .[٢١]

– وتستخدم كلمة " Knowledge" في اللغة الإنجليزية وهي بالأساس مشتقة من الكلمة اللاتينية "cognoscene" والتي تعني : علم ،ة دراية ، خبرة وعلم ، درى أي ميز وهي تدل على الفعل " Know " في اللغة الإنجليزية[٢٢]

اصطلاحا : لقد وردت العديد من التعاريف حول المعرفة نذكر من بينها :

١ـ " كل العمليات العقلية عند الفرد من إدراك وتعلم وتفكير وحكم يصدره الفرد وهو يتفاعل مع عالمه الخاص "[٢٣] .

٢ـ " هي جميع الوسائل التي تستخدمها المؤسسة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن والتي ستنتج فعلا "[٢٤]

٣ـ يمكن اعتبار المعرفة سلسلة أو هرما يبدأ بالبيانات مرورا بالمعلومات وصولا للمعرفة ثم المهارات.[٢٥]

٤ـ " المعرفة هي مزيج من الأفكار والمفاهيم والقواعد والإجراءات التي تهدي الأفعال والقرارات أي المعلومات الممتزجة بالتجربة والتطبيق والحقائق والقيم ،التي تعمل مع بعضها كتركيب فريد يسمح للأفراد والمنظمات بخلق أوضاع جديدة وإدارة التغيير "[٢٦]

- وبناءا عليه يمكن تعريف المعرفة إجرائيا على النحو التالي :

المعرفة هي عملية ذهنية واعية تتكون نتيجة لمجموع المعلومات والأفكار والمفاهيم والقواعد والإجراءات والتجارب والحقائق والقيم ،التي يكتسبها الفرد ويعمل على تحليلها وتطويرها بغرض استثمارها والاستفادة منها من خلال تحويلها الى نتائج مفيدة تساهم في تطوير معارف سابقة او قد تكون جديدة أو مبتكرة .

وتنقسم المعرفة إلى نوعين وهما :[٢٧]

١٠١ـالمعرفة المعلنة : وهي كل ما يمكن التعبير عنه باللغة وأشكال التعبير الرياضية كالمعادلات والأدلة والكتابات المختلفة وهذا النوع من المعرفة قابل للانتقال بسهولة بين الأفراد بشكل معين.

٢٠ـالمعرفة الذاتية او الكامنة في الإنسان : وهي المعتقدات والاتجاهات والمدركات والقيم الذاتية النابعة من التجارب الشخصية للإنسان، والتي تمثل مجموعة مفاهيمه وتجاربه وخبراته المخزنة داخله ،والتي لا يعبر عنها صراحة ولا يتم تناقلها بين الأفراد بشكل رسمي معلن .

- تعريف اقتصاد المعرفة :

يعبر اقتصاد المعرفة من بين المفاهيم التي لاقت اهتماما بالغا من قبل الباحثين والدراسين ، وقد وردت العديد من التعاريف حول هذا المصطلح نذكر من بينها :

١ـ اقتصاد المعرفة هو ذلك " الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازم لتطويرها وتحديثها" [٢٨].

٢ـ يتعلق اقتصاد المعرفة بعملية انتاج السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة التي تساهم في تسريع التكنولوجيات والتقدم العلمي ، وذلك بالاعتماد على القدرات الفكرية بدل الثروات المادية والطبيعية ، مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من عمليات الإنتاج عن طريق البحوث والتطوير والعلاقة مع الزبائن التي تنعكس إيجابا على تزايد الناتج المحلي الإجمالي. [٢٩]

٣ـ اقتصاد المعرفة هو فرع من العلوم الأساسية يهتم بأنتاج وصناعة المعرفة بالبحث والتطوير وعدد براءات الاختراع وبالتالي فأن اقتصاد المعرفة يهتم بـ [٣٠]

١ـ انتاج المعرفة : ابتكار واكتساب ونشر واستكمال وتخزين المعرفة .

٢ـ صناعة المعرفة : التدريب والتأهيل والمؤتمرات والكتابة والبحث والتطوير وهي صناعات معرفية.

وهذا ما يؤكد عليه الاقتصادي روبرت سولو " حيث يشير إلى أن أهم عامل للنمو الاقتصادي ،هو ابتكار ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر معارف جديدة ، كما يؤكد على ان ٥٠% من النمو الاقتصادي يتعلق بالمعرفة ، حيث أن ما نسبة ٣٤% منها يعزى إلى نمو معارف جديدة وما يقدر بـ ١٦% من النمو الاقتصادي ينتج عن الاستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم . [٣١]

- وبما ان المعلومات تعد مكون أساس في اقتصاد المعرفة كان لابد من التعريف بين كل من مفهوم اقتصاد المعلومات ومفهوم اقتصاد المعرفة . [٣٢]

١ـ اقتصاد المعلومات : وهو مفهوم واسع يتضمن الفرص ، عدم اليقين ، عدم التأكد ، الخطر ، دور الحدس ، دور السعر ، نظرية القرار.

٢ـ اقتصاد المعرفة : وهو مفهوم ضيق ويضم كل من البحث ، التعليم روابط مع النمو ، التعليم الكفاءات .

" ودفاعا عن فكرة الاقتصاد المبني على المعارف ، هؤلاء الاقتصاديتين يقترحون فكرة أن هناك انقطاعا [la rupture] بين تطورات النمو وأنماط التنظيمات للاقتصاد الحالي ، وبين نظيراتها في الفترات السابقة ، ويدافعون عن فكرة أن ما يحدث الآن لا يمكن ان يفسر بالنظريات الكلاسيكية ، لذلك اقترحوا تطوير النظرية التي تأخذ بالحسبان المعرفة كعامل انتاج ، وهذا ما قوبل بالشك عند النيوكلاسيك ، وكأن إدارة المعرفة لم تأت بجديد و أن النظرية العامة للاقتصاد يمكن ان تفسر ما يحدث من تحولات.[٣٣]

- وبناءا على ماسبق يمكن تعريف اقتصاد المعرفة إجرائيا على النحو التالي :

اقتصاد المعرفة هو ذلك النوع ، من الاقتصاد الذي يقوم على تكنولوجيات المعلومات والاتصال فهو اقتصاد يتجاوز البعد الصناعي إلى الاعتماد على المعلومات ، حيث يتجلى الهدف من اعتماد اقتصاد المعرفة في السعي من أجل خلق الثروة ، كما انه يعتمد بصورة أساسية . على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، حيث من خلالها يتم تحديد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته .

٢ـ سمات اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي :[٣٤]

١ـ التجارة الإلكترونية حيث يمكن القيام بمختلف النشاطات التجارية والاقتصادية عن طريق الوسائل الإلكترونية الحديثة على غرار : الأنترنت ، الحواسيب ...الخ ، وهكذا أيضا يتم التعامل المصرفي وخدمات الزبائن والاعلانات وكل ما يتعلق بخدمات البيع والشراء بوسائل تقنية إلكترونية حديثة ،وهو ما يتطلب قدرات عقلية تتميز بمستويات عالية تعتمد على المعرفة وكيفية تطويرها .

٢ـ الزبائنية : ويقصد بها ما يحفظ حق الزبون في –التوعية ، الأمان – وفي جميع مجالات الخدمات العامة والمنتجات السلعية ، وهذه أهم مميزات المجتمع المعرفي الجديد والذي يعتمد على اقتصاد المعرفة الذي يفرض البحث على الاستثمار في رأس المال المعرفي لإنتاج وابتكار أشياء جديدة تلبي دائما وأبدا رغبات الزبائن .

٣ـ العولمة تحول اقتصاد العالم من خلال ظاهرة العولمة إلى سوق اقتصادية واحدة ، حيث تم إزالة الحدود والعوائق على كافة المستويات وتم الوصول إلى أوسع مدى من خلال التطورات التي شهدتها التكنولوجيا خاصة في مجال المعلومات والاتصالات وهكذا خلقت الانترنت اقتصادا عالميا بلا حدود يعمل على مدار الساعة.

٤ـ الخدمات الذاتية وتعد هذه الخاصية من أفضل الوسائل لخدمة الزبائن ، والأكثر جدوى هي تطبيقات [الخدمة الذاتية " self services"] ، مثل أنظمة الاستجابة الضوئية والشبكات العنكبوتية ،والتي يستطيع الزبون من خلالها تقديم الخدمة لنفسه .

٥ـ قلة الكادر والمهارة : يتميز اقتصاد المعرفة بقلة الكوادر والمواهب والطاقات المؤهلة للوظائف الشاغرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات .

٦ـ الاهتمام المتزايد بالمعرفة وذلك بالنظر للدور الكبير الذي تؤديه المعرفة ،حيث أصبحت السلع و الخدمات تباع وتشترى من خلال الشبكات الإلكترونية .وهو ما يفرض ضرورة الإلمام بالتطبيقات التكنولوجية الجديدة التي يعتمد عليها لتلبية الطلب الاقتصادي ،وقد ساهم كل هذا في زيادة الإنتاج الدولي وذلك بتحفيز من العوامل التالية :[٣٥]

١ـ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،وذلك من خلال تحرير السياسات وتلاشي الحدود بين البلدان.

٢ـ التقليل من تكاليف النقل والاتصالات وذلك بفضل التطور التكنولوجي السريع.

٣ـ زيادة المنافسة بين المؤسسات ،الأمر الذي دفع لخلق طرق جديدة لزيادة الكفاءة بم في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة للتقليل من حجم التكاليف .

٣ـ اقتصاد المعرفة في الهند :

لقد خطت الهند خطوات عظيمة في مجال تكنولوجيا المعلومات ،حيث استطاعت أن تكون لنفسها صورة تصنفها كمصدر أول لمحترفي تكنولوجيا المعلومات في العالم ، فقد عرفت الهند بدءا من الخمسينيات من القرن الماضي بكونها مصدر أساسي لخبراء الكمبيوتر في العالم ،وقد ساهم انتشار اللغة الإنجليزية في الهند بكثرة في حصولها على هذا التصنيف كون اللغة الإنجليزية هي لغة العلم و المعرفة ،وقد اتجهت العديد من الشركات الأجنبية للاستعانة بشركات هندية لأداء خدمة ال OUT SOURCIN[٣٦] ،وأيضا افتتاح فروع كبرى لها تضم ألاف الموظفين لأداء عمليات التطوير وتعود أسباب نجاح التجربة الهندية للعوامل التالية :[٣٧]

١ـالكتلة البشرية الهائلة .

٢ـاللغة الإنجيزية هي اللغة الرسمية الثانية في الدولة .

٣ـانخفاض تكاليف المعيشة في الهند .

٤ـغالبية الشركات الهندية العاملة OUT SOURCING حائزة على شهادات الجودة ISO وشهادات الجودة المتعلقة بشركات تكنولوجيا المعلومات .

٥ـبنية اتصالات قوية :حيث يتوفر مزودو الإنترنت ومزودو الاتصالات اللاسلكية في كل أنحاء الهند ،إضافة إلى شبكة جيدة من الأقمار الصناعية والكابلات البحرية التي تؤمن اتصالا جيدا مع كافة أنحاء العالم وهي بذلك تؤدي دورا بالغ الأهمية في تنصيب خدمات ال OUT SOURCING،و تجعل الشركات الأجنبية على اتصال مستمر ودائم مع مزودي هذه الخدمات.

٦ـتطوير حلول برمجية متقدمة وهناك الكثير من التجارب الهندية الناجحة مثل :حلول التجارة الإلكترونية وحلول قواعد البيانات بكل أنواعها وحلول النشر الإلكتروني وحلول محاسبية .

٧ـالنمو الدائم للاقتصاد الهندي ،حيث يساهم قطاع الخدمات بحوالي٥١% من الدخل القومي ويشهد قطاع تصدير البرمجيات نموا سنويا يتراوح بين ٤٠إلى ٥٠% وتعتبر الهند اليوم ثاني أكبر دولة مصدرة للبرمجيات .

٨-نظام سياسي مستقر وحكومات ديمقراطية تشجع وترعى تطور صناعة البرمجيات .
٩-جودة التكوين: يتصف التعليم في الهند بالإلزامية والمجانية ،من سن السادسة إلى سنة ١٤عاما ،حيث بعد مرحلة التعليم الأساسي ينتقل الطالب إلى المرحلة الثانوية العليا التي تستمر فيها الدراسة لمدة عامين ،مع التركيز بوجه خاص على تحسين تعليم العلوم وإدخال برامج التكوين على العمل وتوجيه الطلبة للإقبال على البرامج العملية لإعدادهم للحياة العملية بدلا من دخولهم للجامعات، حيث وصل عدد الجامعات في الهند سنة ٢٠٠٢ حوالي ٢٢٩ جامعة بها ألاف من الكليات منها ٤٣٣٨ كلية هندسة ومعاهد تكنزلوجية [٣٨].ويتخرج بها سنويا أكثر من كل الإختصاصات يصل إلى مليونا متخرج منهم ٩٠٠٠دكتور وفي ٢٠٠٨تخرج من المعاهد التكنولوجية لوحدها ١٧٠٠٠٠طالب.علما أنه من بينها من إحتل مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات ل ٢٠١٠،هذه الأرقام تؤكد حجم القوة المعرفية التي تتميز بها الهند،ليس فقط علو الصعيد المحلي ،وحتى عالميا حيث ان ٣٠%من موظفي Microsoft ذو أصول هندية [٣٩].

وجدير بالذكر أن نجاح الهند في مجال تكنولوجيا المعلومات لا يقتصر على العقول الهندية المتواجدة في الخارج فقط ،بل ان هذا التطور كان متجسدا في وطنهم الأم حيث تعد الهند المورد الرئيس [power house World] للمبرمجين و المهندسين الذين تعج بهم كبريات الشركات العاملة خاصة في [وادي سيلكون الأمريكي]حيث بلغ عددهم أكثر من ٣٠٠ مائة ألف مهندس ومبرمج يمتلكون ٧٥٠ شركة عاملة في "وادي سلكون الأمريكي "وتشكل نسبتهم ما يقارب ٤٠%من مجموع مهندسي ومبرمجي الكمبيوتر.[٤٠]

- وعليه يمكن تلخيص عوامل نجاح التجربة الهندية فيم يلي :[٤١]

١-مساهمة الخبراء الهنود المغتربين : ويتعلق الأمر بالدور الحيوي الذي قام به المغتربون حيث تساهم عائداتهم المالية في دعم الاقتصاد في الهند بنسبة تقدر ب:٤٣,٥ بليون دولار سنويا مما جعلها تحتل المرتبة الاولى بين الدول من حيث تحويلات المغتربين ،ولم تقتصر مساهماتهم في وطنهم الأم على الجانب المادي فقط ،بل شمل أيضا خبراتهم .كما وقد سعت الخطة الهندية إلى جذب واستقطاب هذه الخبرات العاملة في الخارج ودعوتهم لتقديم جزء من خبراتهم للمتدربين المحليين عبر قنوات الاتصال المتاحة .

٢-وفرة الكفاءات العالمية :حيث أن الجنسية الهندية لدى مبرمجي الكمبيوتر تعني الجودة ،ليس فقط في المجال التقني ،بل إن إتقانهم للغة الإنجليزية جعلهم يتفوقون على نظرائهم من الصينيين واليابانيين ،وساعد على ذلك قيام الحكومة بأنشاء ٣٠ مؤسسة أكاديمية كبرى لتخريج الخبراء و المهندسين التي قامت بتمويلها من عائدات خصخصة بعض مشاريع قطاع الاتصالات الحكومي .

٣ -إنخفاض مستوى الأجور النسبي: ويتناسب هذا الأمر مع توافر اليد العاملة وانخفاض مستوى المعيشة عموما ،فعندها كان المبرمج الهندي يتقاضى أجرا يعادل ٢٨٠ دولار فقط في الشهر كان نظراؤه في الغرب يواجهون أزمة عجز المنافسة .

٤-عدم الحاجة إلى بنية تحتية أو رؤوس أموال ضخمة : -حيث أن صناعة المعلومات تستدعي استثمار الفكرة ولا تتطلب سوى تأهيل العقول المتميزة وتوفير المناخ الملائم لتحقيق الإبداع .

٥ـكفاءة الشركات الهندية: وقد حققت الشركات الهندية هذه الكفاءة من حيث سرعة الإنجاز وتنوع الإنتاج في مجالات البرمجة والتطوير وخدمات الهندسة والتصميم .
٦ـاستخدام الأقمار الصناعية الهندية الفائقة السرعة : حيث تتميز الهند بامتلاكها لبرنامجا متقدما في مجال الاتصالات الفضائية تم بناؤه بجهود الخبراء الهنود العاملين في الوكالات الفضائية الأمريكية الأوروبية .

١ـخصائص صناعة البرمجيات الهندية :

يتميز قطاع البرمجيات الهندي بمزايا و خصائص كثيرة مما جعلته يحقق نموا سريعا ومن بين هذه المميزات نذكر منها :[٤٢]
١ـطيف واسع من الخدمات : حيث بأمكان الهند أن تقدم طيفا واسعا من خدمات البرمجيات ،بدءا من الدعم الفني ومعالجة المعطيات وحتى أكثر أنظمة البرمجيات تطورا وتعقيدا فالكلفة المنخفضة لعمل شركات البرمجيات
وتوافر القوة العاملة الخبيرة على جميع المستويات مكن الهند من عرض خدمات عمل مكثف لتنفيذ أعمال برمجية كبيرة وكذلك عرض حلولا نوعية تتضمن النظم البرمجية المتطورة.
٢ـعدم ترحيل التكنولوجيا العتيقة : إن دخول الهند لمجال صناعة البرمجيات في وقت متأخر نسبياأواسط الثمانينات، جنبها تحمل كلفة التجديد ،على عكس الدول الأوروبية و اليابان التي اضطرت لتجديد شامل لتجهيزاتها وبرمجياتها ،حيث أن بعض من الشركات الهندية فقط هي من اضطرت إلى الاستثمار في جيل ثان من التجهيزات ،لكون الهند بدأت بالاستثمار فعليا في منتصف الثمانيات ،حيث عرفت هذه الفترة انتشار الحاسوب الشخصي ومن ثمة أصبحت الحواسيب الشخصية وبرمجياتها القطاع الأسرع تطورا على المستوى العالمي مما سمح للهند أن تمتطي موجة النمو .
٣ـالمهارة في إدارة المشروعات : ويعود ذلك للخبرة التي تتمتع بها الشركات الهندية ،خاصة من حيث العمل مع شركات برمجيات عالمية ضخمة ،حيث بلغت أرقاما قياسية في عدد و حجم عقود إنجاز مشروعات مشكلة عام ٢٠٠٠ وهو الأمر الذي أكسبها خبرة أساسية في تنفيذ مشروعات برمجية ضخمة .كما تبرز مهارة الشركات الهندية في إدارة المشاريع خاصة في تخفيض الزمن اللازم لتنفيذ اي مشروع وبالتالي تخفيض كلفته.
٤ـإرتفاع مستوى الخبرة الإختصاصية : يتخرج من الجامعات الهندية و المعاهد الخاصة عشرات الآلاف من المختصين سنويا ،حيث تستقبل الشركات الهندية هذه الكوادر وتقوم بتدريبها من خلال إنجاز المشروعات البرمجية على اعتبار أن هذه الشركات قد أسست خبرة جيدة في منصات برمجية متنوعة ،وقد نفذت برمجيات مختلفة بدءا من النظم القانونية وحتى النظم البرمجية المتطورة .

٥-رجال التكنولوجيا والأعمال الهنود –الأمريكيون : أسس رجال الأعمال الأمريكيون من اصل هندي رابطة للتشبيك والتعاون في الولايات المتحدة الأمريكية TiE ،وتضم هذه الرابطة أكثر من ٦٠٠ خبير وإداري وممول ومدير مشروعات ممن يعملون في قطاع تكنولوجيا المعلومات ،وقد ساهمت هذه الرابطة للهنود الأمريكيين في ربط هؤلاء فيما بينهم من جهة وربطهم جميعهم بالوطن الأم ليقدموا والنصح والإرشاد وساعين إلى أداء دور المساعدة في تطوير العلاقات بين صناعة البرمجيات الأمريكية ومثيلاتها الهندية من جهة ثانية ،كما ساهمت هذه الرابطة أيضا بتأسيس أكثر من ٣٠ شركة هندية بتمويل من رجال الأعمال المغتربين .

٦-إطار عمل تنظيمي ملائم: تتميز صناعة البرمجيات الهندية بحرية غير مقيدة في تعريف أعمالها بأفضل الطرق الممكنة و بتوظيف الوسائل التي تراها مناسبة ،كما أن الحكومة الهندية تشجع صناعة البرمجيات من خلال منح المكافآت المالية للمصدرين ،واعتماد إجراءات مختلفة لدفع وتدعيم هذه الصناعة.

٢-التحديات التي تواجه تقدم اقتصاد المعرفة في الهند:

يواجه الاقتصاد الهندي بصورة عامة مجموعة من المعيقات و التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة منه و يمكن أن نذكرها فيم يلي [٤٣] :

١-إنتشار الفقر : حيث أنه ورغم الإنجازات الكبيرة التي عرفها الإقتصاد الهندي إلا أن الهند لا يزال بها ما يناهز ٢٨% من السكان يعيشون تحت خط الفقر .

٢-البيروقراطية : رغم النظام الديمقراطي السائد في الهند و رغم وجود الرغبة السياسية الدافعة نحو تطوير الاقتصاد،إلا أن البيروقراطية تعد إحدى المشكلات السياسية و الاقتصادية في الهند حيث أنها السبب الرئيس في خلق مجموعة من الظواهر السلبية مثل الفساد المالي والريع الاقتصادي وحتى السياسي .

٣-الصعود الحديث للقومية الأصولية الهندوسية ذات التوجيه الراديكالي :حيث يعد اتساع الفجوة في الثروة بين السكان المسلمين و الهندوس أحد المصادر الدائمة التي تبعث على القلق خاصة مع تدهور الحالة الاقتصادية للمسلمين .

٤-التحدي الطاقي والبيئي :حيث أن الهند بحجمها السكاني الضخم واقتصادها الاخذ في التوسع السريع ،تحتل المرتبة السادسة كأكبر مستهلك للطاقة في العالم ،وبناءا عليه حتى تحافظ الهند على معدل نمو مقداره٦% سنويا ستضطر لزيادة استهلاكها من الطاقة بحوالي ٥%سنويا ،وإذا كانت تستورد حاليا ٧٠% فأنها ستحتاج إلى ٩٠%بحلول سنة ٢٠٢٠.

وعليه فأن اقتصاد المعرفة في الهند قد سجل تطورا ملحوظا على المستوى الدولي و الوطني حيث تبوأت الهند بفضله المراتب الأولى كواحدة من أكبر الاقتصاديات في العالم ،وجدير بالذكر أن مسار التنمية في الهند قد ركز على ضرورة توافر الشروط التالية :

١-المقومات السوسيوتاريخية :أي إحترام و المحافظة على الخصوصية الاجتماعية والتاريخية للهند.

٢-المتركزات المؤسساتية :حيث تم تأسيس نظام ديمقراطي يستوعب مختلف الأحزاب و التشكيلات والاختلافات السياسية المشكلة للمجتمع .

٣ـالإقلاع الاقتصادي الذاتي :حيث أن التقدم و التطور و النمو الاقتصادي في الهند تأسس بناءا على قدرات ذاتية –عقول هندية- .

٤ـالإهتمام بالتعليم : حيث ركزت العملية التنموية في الهند وبشكل أساسي على تنمية العقول والاستثمار في الرأسمال البشري.

الخـــــــــــاتمـــــــــــة:

في الأخير يمكن القول أن الهند دولة تزخر بالعديد من المقومات الطبيعية و البشرية التي تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية عظمى ،وذلك بداية من الموقع الإستراتيجي مرورا بالتنوع الثقافي والغنى الاقتصادي ،وصولا للثروة البشرية الهائلة ،وإن كل هذه المقومات قد دفعت بالهند للصعود لمصاف الدول الاقتصادية الكبرى في العالم ،خاصة فيم يتعلق بالاستثمار في العقول الهندية ،حيث عملت الهند ومنذ بداية العملية التنموية بها على بحث و تطوير الكادر البشري ،و هو الأمر الذي فسر فيم بعد التطور الذي شهدته في مجال التكنولوجيا و المعلومات –ثورة البرمجيات –و أصبحت بذلك من الدول الرائدة في هذا المجال بل هي اليوم نموذج و تجربة يتم دراستها و الإقتداء بها .

ولكن بالرغم من التطور و التقدم الذي حققته الهند في مجال اقتصاد المعرفة إلا أن العملية التنموية في الهند تتطلب الاهتمام بمجالات اقتصادية أخرى ،و ذلك من أجل تجاوز مشكلات سياسية و اقتصادية و اجتماعية من أبرزها مشكل الفقر الذي يشهده المجتمع الهندي ،ناهيك عن مشكل التصنيف الطبقي للمجتمع الهندي والذي يقف حجر عثرة أمام إمكانيات التطور المستقبلي.

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع باللغة العربية

١ـ العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والهند ، قطاع الشؤون الاقتصادية –مركز المعلومات والدراسات ، مايو ٢٠١٥ .

٢ـ الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، " الموارد البشرية ركيزة أساسية في الفكر الإداري الحديث ".

٣ـ انطوان أيوب ، دروس في الاقتصاد السياسي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ، ١٩٦٥ .

٤ ـ الوردي زكي حسين ، المعلومات والمجتمع ، عمان ، دار الوراق ، ٢٠٠٢.

٥ ـ إبراهيم بوزيان ،"النموذج الهندي في إقامة إقتصاد معرفي تنافسي :واقع صناعة البرمجيات الهندية "،الملتقى العلمي الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتهما في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر ،نوفمبر ،٢٠٠٧.
٦ـ بلقوم فريد ،"إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة :الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية "،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،٢٠١٢، ٢٠١٣.
٧ـ جان جوزيف بوالو ، الاقتصاد الهندي ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١١ .
٨ ـ روميلا ثابار ، الهند –الألفية الثالثة ـ ترجمة ، محمد خير ندمان ، كتاب العربية ٢٠ ، الرياض ، ٢٠١١ .
٩ ـ رضا أحمد ، معجم متن اللغة –موسوعة لغوية حديثة ،ـ بيروت ، مكتبة الحياة ، ١٩٩٠ ، مج ٤.
١٠ـ شيرين بدري البارودي ،" دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية – دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية – المؤتمر العلمي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ٢٥ـ ٢٦ ابريل ٢٠٠٥ ، معهد الإدارة ، الرصافة هيكلة التعليم التقني ، العراق ، ٢٠٠٥ .
١١ـ عيشوش رياض وآخرون ، " ظهور الاقتصاد الجديد "، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد وتسيير المعارف السنة الأولى ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، بسكرة ، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ .
١٢ـ قاموس إكسفورد ، ط٢ ، ٢٠٠٥.
١٣ـ محمد ضياء الحق وآخرون ، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود ، مركز الجزيرة للدراسات – الملفات البحثية ـ ، سلسلة دراسات القوى الصاعدة ، خريف ٢٠٠٩ .
١٤ـ مصطفي كامل السيد ، " أفكار جديدة في التنمية – مانموهان سينج "،د.س.ن.
١٥ ـ مؤيد سعيد السلام ، تنظيم المنظمات – دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام ، دار الكتاب الحديث ، عمان ، الأردن .
١٦ـ موسى رحماني ،" نحو توظيف انساني لمنتوج المعرفة " ، الملتقي الدولي حول اقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، ٢٠٠٥ .
١٧ـ يوسف ذياب ، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند ، وزارة الاقتصاد ، الإمارات العربية المتحدة ، مارس ، ٢٠١٤.

قائمة المراجع الأجنبية

١- claire Bayon , Management des connaissances , ED lias , paris , 2003 .
٢- Elias :E dward , Elias collegiate dictionary : English Arabic , cairo , Elias modern publishing house , 1995.□
3 - walter .w.Powell.and kaisa SNELLMAN, the Knowledge Economy, Annual Review of sociology n vol,30 ,2004 .□

قائمة المراجع من الانترنت

١ـ "التجربة الهندية لخلق قطاع وطني لتكنولوجيا المعلومات "بناء الهند بأيدي الهنود" ،مقال متوفر على الموقع :https://www.yemen-nic.info/files/informatics/experts/pdf/1.pdf

٢ـ رشيد جرموني ،"الهند عوامل النهوض و تحديات الصعود –قراءة في تجربة الهند التنموية "مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم ، مقال متوفر على موقع :
http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=179

٣ـ رافييال سيرسيدا ،" الطبقات الاجتماعية في الهند ": ، مقال متوفر على الموقع :
http://arabic.euronews.com/2016/02/23/delhi-water-protests-expose-india-s-ever-present-caste-system

٤ـ "قصة نجاح الهند في التكنولوجيا و المعلومات – القوة العظمى في التكنولوجيا و المعلومات في الصناعات "،مقال متوفر على الموقع :
https://www.facebook.com/futureindusrtyedip/posts/702112663156991

٦ـ نهاد حسن ،"المغتربون ...أبطال قصة نجاح وادي السليكون بالهند "،مقال متوفر على الموقع التالي :http://www.sis.gov.eg/newvr/24edition/ecnomy.pdf

---

[١]ـ العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والهند ، قطاع الشؤون الاقتصادية –مركز المعلومات والدراسات ، مايو ٢٠١٥ ، ص٠٢.

[٢]ـ محمد ضياء الحق وآخرون ، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود ، مركز الجزيرة للدراسات – الملفات البحثية ـ ، سلسلة دراسات القوى الصاعدة ، خريف ٢٠٠٩ ، ص٠٦.

[٣]ـ يوسف ذياب ، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند ، وزارة الاقتصاد ، الإمارات العربية المتحدة ، مارس ، ٢٠١٤..ص٠٤.

[٤]ـ مصطفي كامل السيد ، " أفكار جديدة في التنمية – مانموهان سينج " ، جامعة القاهرة ، د.س.ن ،ص ٧.

[٥]ـ مصطفي كامل السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص٠٨.

[٦]ـ العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والهند ، مرجع سبق ذكره ،ص ٢.

[٧]ـ جان جوزيف بوالو ، الاقتصاد الهندي ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١١ ،ص ٧٤.

[٨]ـ جوان جوزيف بوالو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٤ـ٧٥.

[٩]ـ يوسف ذياب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٠٤.

[١٠]ـ محمد ضياء الحق ويخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤.

[١١] – روميلا ثابار ، الهند –الألفية الثالثة ـ ترجمة ، محمد خير ندمان ، كتاب العربية ٢٠ ، الرياض ، ٢٠١١ ، ص ٥٦ـ ص٦١.

[*]ـ كلمة أصلها برتغالي وتعني العنصر أو الأصل أو التهجين ...اللامساواة الناتجة عن الطبقة الاجتماعية .

[12] ـ رافييال سيرسيدا ، " الطبقات الاجتماعية في الهند " : ، مقال متوفر على الموقع : http://arabic.euronews.com/2016/02/23/delhi-water-protests-expose-india-s-ever-present-caste-system

[١٣] ـ محمد ضياء الحق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.

[١٤] ـ محمد ضياء الحق ويخرون ، المرجع نفسه، ص ١٣.

[١٥] ـ روميلا ثابار ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤ـص٣٥.

[١٦] ـ يوسف ذياب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ـص٧.

* بعض الكلمات في اللغة الانجليزية تنتهي باللفضة اللاحقية "ics" لتعني علم أو دراسة او معرفة كذا .

[١٨] ـ قاموس إكسفورد ، ط٢ ، ٢٠٠٥.

[١٩] ـ انطوان أيوب ، دروس في الاقتصاد السياسي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ، ١٩٦٥ ، ص ٥ـ٦

[٢٠] ـ رضا أحمد ، معجم متن اللغة –موسوعة لغوية حديثة ، ـ بير وت ، مكتبة الحياة ، ١٩٩٠ ، مج ٠٤ ، ص ٧٨.

[٢١] ـ الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، " الموارد البشرية ركيزة أساسيية في الفكر الإداري الحديث "، ص ٠١.

(22) – Elias :E dward , Elias collegiate dictionary : English Arabic , cairo , Elias modern publishing house , 1995 , p278.

[٢٣] ـ مؤيد سعيد السلام ، تنظيم المنظمات – دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام ، دار الكتاب الحديث ، عمان ، الأردن ، ص ١٨٤.

[٢٤] ـ مؤيد سعيد السلام ،نفس المرجع ،ص ١٨٤.

(25)- claire Bayon , Management des connaissances , ED lias , paris , 2003 , p28.

[٢٦] ـ الوردي زكي حسين ، المعلومات والمجتمع ، عمان ، دار الوراق ، ٢٠٠٢، ص٢٨.

[٢٧] ـ الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١

[٢٨] ـ موسى رحماني ، " نحو توظيف انساني لمنتوج المعرفة " ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، ٢٠٠٥ ، ص٠٦.

[29] - walter .w.Powell.and kaisa SNELLMAN, the Knowledge Economy, Annual Review of sociology n vol,30 ,2004 ,p201.

[٣٠] –شيرين بدري البارودي ، " دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية - دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية - المؤتمر العلمي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ٢٥ـ٢٦ ابريل ٢٠٠٥ ، معهد الإدارة ، الرصافة هيكلة التعليم التقني ، العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ٠٣.

[٣١] ـ شيرين بدري البارودي ، المرجع نفسه ، ص ٠٣.

[٣٢] ـ عيشوش رياض وآخرون ، " ظهور الاقتصاد الجديد "، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد وتسيير المعارف السنة الأولى ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، بسكرة ، ٢٠٠٧ ـ٢٠٠٨ ،ص ١٨.

[٣٣] ـ عيشوش رياض وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨.

[٣٤] ـ شرين بدري البارودي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٤ـ٥.

[٣٥] ـ عيشوش رياض وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤ـ١٥.

* وهي عملية تعتمدها الشركات لنقل بعض العمليات الرقمية كتطوير البرامج ،ادارة قواعد البيانات إلى إدارة شركة أخرى .

[١] ـ معتصم زكار ،إنشاء شركات برمجية عربية لتقديم خدمات التطوير للخارج ـ دراسة التجربة الهندية ـ ،ورقة مقدمة للإجتماع السنوي الثالث للقطاع الخاص ،المكتب الإقليمي العربي للإتحاد الدولي للإتصالات ،الأردن ،أكتوبر ،٢٠٠٣

[٣٨] ـ إبراهيم بوزيان ،"النموذج الهندي في إقامة إقتصاد معرفي تنافسي :واقع صناعة البرمجيات الهندية "،الملتقى العلمي الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتهما في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر ،نوفمبر ،٢٠٠٧،ص١٠

[٢] ـ بلقوم فريد ،"إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة :الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية "،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ،٢٠١٢ ،٢٠١٣،ص٣١

[٣]ـ....."قصة نجاح الهند في التكنولوجيا و المعلومات – القوة العظمى في التكنولوجيا و المعلومات في الصناعات "،مقال متوفر على الموقع :
https://www.facebook.com/futureindusrtyedip/posts/702112663156991

[٤]ـنهاد حسن ،"المغتربون ...أبطال قصة نجاح وادي السليكون بالهند "،مقال متوفر على الموقع التالي :
http://www.sis.gov.eg/newvr/24edition/ecnomy.pdf

[١]ـ....."التجربة الهندية لخلق قطاع وطني لتكنولوجيا المعلومات"بناء الهند بأيدي الهنود"ص ٤،٣،٢،مقال متوفر على الموقع :https://www.yemen-nic.info/files/informatics/experts/pdf/1.pdf

[١]ـ رشيد جرموني ،"الهند عوامل النهوض و تحديات الصعود –قراءة في تجربة الهند التنموية "مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم ، مقال متوفر على موقع :
http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=179